

مؤشرات كفاءة الادارة المصرفية واثرها على القيمة السوقية للمصارف دراسة تحليلية لعدد من المصارف الحكومية والاهلية في العراق

م.د. ليلى عبد الكريم محمد الهاشمي /جامعة الموصل /كلية الإدارة والاقتصاد

م. جمال هداش محمد حسين الجبوري / جامعة تكريت /كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص

يهدف البحث الى تحديد ومعرفة مدى تأثير مؤشرات كفاءة الادارة المصرفية على القيمة السوقية في العمل المصرفي للمصارف قيد البحث، وقد ركزت مشكلة البحث الى معرفة وقياس علاقات الارتباط والاثار لمؤشرات كفاءة الادارة المصرفية و القيمة السوقية للمصارف قيد البحث، ويهدف الوصول الى معرفة ذلك الاثر تم اختيار أربعة مصارف اهلية وحكومية متمثلة بمصرف الاستثمار العراقي والخليج التجاري والشرق الاوسط والتجاري العراقي، وذلك من خلال تحليل قوائمها المالية للمدة ٢٠١٠-٢٠١٥ من خلال البرنامج الاحصائي (SPSS)، لذا فقد انطلق البحث من فرضيات العدم والفرضية البديلة، فتمثلت فرضية العدم بعدم وجود علاقة و تأثير ذو دلالة معنوية لكفاءة الادارة المصرفية على القيمة السوقية للمصارف عينة البحث، اما الفرضية البديلة فقد انطلقت بوجود علاقة و تأثير ذو دلالة معنوية لكفاءة الادارة المصرفية على القيمة السوقية للمصارف عينة البحث، وقد توصل البحث الى مجموعة استنتاجات اهمها لا يوجد تأثير لمؤشرات كفاءة الادارة المصرفية على القيمة السوقية، كما توصل البحث الى مجموعة من التوصيات اهمها ضرورة التأكيد على الادارات المصرفية على استخدام التنوع في تحقيق الايرادات المصرفية وعدم الاعتماد على الاقتراض بشكل اساسي .

Abstract

The research aims to identify and determine the effect of the efficiency of the banking department signs of market capitalization in the banking business of the banks in question, and the research problem focused to know and measure the correlations and the effect of a rather indicators of the efficiency of the banking department and the market value of the banks in question, and in order to reach find out the effect choose four civil and state banks represented bank Iraqi investment business, the Gulf and the Middle East, Iraq and trade, and through its financial statements analysis from 2010 to 2015 for the period through statistical software (SPSS), so has research hypotheses the null and

alternative hypothesis launched It means null hypothesis There is a relationship, and is a significant moral of the efficiency of the banking department at the market value of banks research sample effect, either alternative hypothesis has launched no relationship, and is a significant moral of the efficiency of the banking department at the market value of banks research sample effect, have reached research to the group of the conclusions of the most important no the impact of efficiency indicators of bank management on the market value at the banks in question to maximize the market value, as the research found a set of recommendations including the need to emphasize the banking departments to use diversification in achieving banking revenue and not rely on borrowing mainly

مقدمة

تعد كفاءة الإدارة المصرفية من المواضيع الجديدة في الفكر المالي فمن خلال مؤشرات الكفاءة يمكن يقاس مدى نجاح تلك المصارف او فشلها, ونظرا للتطورات الأخيرة التي شهدتها قطاع المصارف وارتفاع حدة التنافس فيما بينها, وتزايد اهتمام الباحثين في مجال المالية في مؤشرات كفاءة الادارة المصرفية وذلك بهدف تحديد أطرها النظرية ومدى علاقتها وتأثيرها على القيمة السوقية, ونتيجة التعقيد البيئي والمنافسة الشديدة تغيرت توجهات المصارف من النظرة الضيقة للأداء المالي للمصارف والقيمة السوقية والكفاءة قصيرة الأمد إلى امتلاك الميزة التنافسية ولاسيما من خلال إدارته لموارده البشرية والمعرفية بطريقة يصعب على المنافسين مجاراتها. إن مؤشرات كفاءة الإدارة المصرفية تقسم الى كمية متمثلة بالنسب المالية للكفاءة (الرفع المالي , العائد على السهم , اجمالي الانتماء المصرفي) اما المؤشرات النوعية تتمثل في قدرة المصرف على تحمل المسؤولية الاجتماعية في تحقيق النفع العام مثل (الإفصاح والشفافية, غسيل الاموال, الحوكمة, التدريب والتطوير... الخ) فقد تم التركيز على العوامل والمؤشرات الكمية لكفاءة الادارة المصرفية, اما القيمة السوقية والتي تعني قيمة الاسهم المالية للمصرف او قيمة المصرف مالياً معبر عنها برقم كمي, وانسجاماً مع ما تقدم فان البحث يسهم في مدى امكانية قياس درجة العلاقة والتأثير لمؤشرات كفاءة الادارة المصرفية (الرفع المالي, العائد على السهم, اجمالي الانتماء المصرفي) على القيمة السوقية للمصارف المبحوثة, وقد اعتمد الباحثان على مجموعة من اساليب التحليل لغرض الحصول على المعلومات المطلوبة, فقد تم تحليل المؤشرات لتحديد النسب المالية باستخدام (Excel) ومن ثم تحليل تلك المؤشرات احصائياً باستخدام برنامج (SPSS22) لإيجاد علاقات الارتباط والتأثير بين متغيرات البحث, كما تم تقسيم البحث الى ثلاثة محاور الاول منها المنهجية العلمية للبحث, والمحور الثاني الاطار النظري, والمحور الثالث الجانب العملي والتحليلي, من ثم عرض الاستنتاجات والتوصيات للاستفادة منها والاخذ بها في الواقع الحالي للمصارف المبحوثة .

المحور الأول / منهجية البحث

أولاً : مشكلة البحث

نظراً لأهمية موضوع كفاءة الإدارة المصرفية والتي تعد من أهم عوامل نجاح العمل المصرفي، سيما وأن هذه المصارف تعمل في بيئة تتسم بالتعقيد والمنافسة الشديدة، الأمر الذي دفع إلى تركيز الاهتمام نحو قياس مؤشرات كفاءة الإدارة المصرفية ومدى تأثيرها على القيمة السوقية للمصرف من خلال أدائها المالي والخدمي الذي تقدمه للزبائن. وتتلخص مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية :

- هل هناك علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مؤشرات كفاءة الإدارة المصرفية (الرفع المالي , العائد على السهم , اجمالي الائتمان المصرفي) و القيمة السوقية للمصارف المبحوثة ؟
- هل هناك علاقة تأثير ذات دلالة احصائية لمؤشرات كفاءة الإدارة المصرفية (الرفع المالي , العائد على السهم , اجمالي الائتمان المصرفي) على القيمة السوقية للمصارف المبحوثة ؟

ثانياً : أهمية البحث :

يستمد البحث أهميته من النقاط الآتية :

- توضيح مفهوم الكفاءة المصرفية والتي تعد مطلباً أساسياً في الوقت الراهن في ظل اشتداد المنافسة المصرفية.
- معرفة أهمية المتغيرات المبحوثة المتمثلة بمؤشرات كفاءة الإدارة المصرفية (الرفع المالي , العائد على السهم , اجمالي الائتمان المصرفي) , والقيمة السوقية في المصارف المبحوثة .
- توضيح وبيان طبيعة العلاقة والاثار من عدمها بين متغيرات البحث .

ثالثاً : أهداف البحث :

تتجسد أهداف البحث بما يأتي:

- دراسة طبيعة العلاقة بين مؤشرات كفاءة الإدارة المصرفية (الرفع المالي , العائد على السهم , اجمالي الائتمان المصرفي) مع القيمة السوقية للمصارف المبحوثة .
- تحديد طبيعة الاثر لمؤشرات كفاءة الإدارة المصرفية (الرفع المالي , العائد على السهم , اجمالي الائتمان المصرفي) على القيمة السوقية للمصارف المبحوثة .
- تشخيص وتحديد الوصف الاحصائي للمصارف المبحوثة .

رابعاً : فرضيات البحث :

في ظل تحديد مشكلة البحث ومعرفة أهميتها ولتحقيق الأهداف وضعت هذه الفرضيات على الشكل الآتي:-

١-فرضيات العدم (H_0) وتنقسم الى الفرضيات الآتية :-

الفرضية الرئيسية الاولى

لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مؤشرات كفاءة الإدارة المصرفية (الرفع المالي , العائد على السهم , اجمالي الائتمان المصرفي) والقيمة السوقية للمصارف المبحوثة .

الفرضية الرئيسية الثانية

لايوجد تأثير معنوي لمؤشرات كفاءة الادارة المصرفية (الرفع المالي , العائد على السهم , اجمالي الائتمان المصرفي) على القيمة السوقية .

٢-الفرضيات البديلة (H_1) وتنقسم الى الفرضيات الآتية :-

الفرضية الرئيسية الاولى

توجد علاقة ارتباط معنوية بين مؤشرات كفاءة الإدارة المصرفية (الرفع المالي , العائد على السهم , اجمالي الائتمان المصرفي) والقيمة السوقية للمصارف المبحوثة .

الفرضية الرئيسية الثانية

يوجد تأثير معنوي لمؤشرات كفاءة الادارة المصرفية (الرفع المالي , العائد على السهم , اجمالي الائتمان المصرفي) على القيمة السوقية .

سادساً : مجتمع البحث وعينته

يتكون مجتمع البحث من القطاع المصرفي العراقي وقد اختار الباحثان (٤) مصارف العاملة في القطاع المصرفي العراقي, ومن ثم تحليل بياناتها من خلال التقارير السنوية المنشورة للمصارف على موقع هيئة الاوراق المالية العراقية ولل سنوات (٢٠١٥-٢٠١٠), وفي الجدول (١) يوضح تلك المصارف.

الجدول (١)

المصارف عينة البحث

اسم المصرف	سنة تأسيس المصرف	راس المال عند التأسيس د.ع	راس المال كما ٢٠١٦ / ٩ / ٣٠ د.ع
المصرف التجاري العراقي	١٩٩٢	١٥٠ مليون	٢٥٠ مليار
مصرف الاستثمار الأهلي العراقي	١٩٩٣	١٠٠ مليون	٢٥٠ مليار
مصرف الشرق الأوسط	١٩٩٤	٤٠٠ مليون	٢٥٠ مليار
مصرف الخليج التجاري	١٩٩٩	٦٠٠ مليون	٣٠٠ مليار

المصدر / من اعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية المنشورة في موقع هيئة الاوراق المالية العراقية.

سابعاً: اساليب جمع البيانات والمعلومات والتحليل الاحصائي

لغرض اختبار فرضيات البحث اعتمد الباحثان على التحليل باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS) وذلك لمعرفة طبيعة العلاقة والاثار، وبالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف المبحوثة والمنشورة على موقع هيئة العراق للأوراق المالية ولل سنوات (٢٠١٥-٢٠١٠).

المحور الثاني : الجانب النظري

أولاً: الكفاءة المصرفية

أ- المفهوم

تسهم المصارف اسهاماً كبيراً في النشاط الاقتصادي اذ انها تمثل القناة الرئيسة لتدفق راس المال، لذا اصبح أداء النظام المصرفي قضية استراتيجية من اجل تعزيز فاعلية ومرونة النظام المالي ككل، ومن اجل ذلك تسعى المصارف الى جملة من الإصلاحات هدفها رفع القيود عن النظام المصرفي وتحسين كفاءة وتشجيع الممارسات التنافسية اذ تخلق هذه المنافسة الحاجة الى الوصول الى معلومات من شأنها السماح بتقييم كفاءة هذه المصارف فكما هو معرف بعض المصارف افضل من غيرها ويرجع ذلك بالأساس الى نوعية تنظيمها، مما يمكنها من تحسين إدارة التدفقات والمعاملات المالية، هذه المصارف كفوة تقنياً لسيطرتها على الجوانب التقنية للوساطة المالية مما يخولها تقديم الحد الأقصى من هذه الخدمات اعتماداً على مستوى معين من الموارد (المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ٢٠١١، ٣) قبل التطرق الى مفهوم الكفاءة المصرفية ينبغي ان نبين الكفاءة، فالكفاءة تعني هي النسبة التي تكون فيها المخرجات اكبر من المدخلات، فكلما ارتفعت تلك النسبة ارتفعت الكفاءة (Daft, 2004, 64). او هي احد المقاييس المالية التي تستخدم لتقويم الأنشطة الداخلية وكيفية استغلال الموارد المتاحة (Dcock & Ross, 2001, 167). كما ان مفهوم الكفاءة المصرفية له معنى واسع ولا يمكن حصره في نطاق ضيق ويمكن إعطاء التعريف الاتي "تكون المؤسسة المصرفية ذات كفاءة اذا استطاعت توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة لها نحو تحقيق اكبر قدر ممكن من العوائد باقل قدر ممكن من الهدر، أي التحكم الناجح في طاقاتها المادية والبشرية، هذا من جهة وتحقيقها للحجم الأمثل وعرضها لتشكيلة واسعة من المنتجات المالية من جهة أخرى" (ياسمينه، ٢٠١٤، ٧)، كما تعرف بانها القيام بالعمل بأفضل طريقة ممكنة من حيث التكلفة والوقت والربحية، وتجدر الإشارة الى الاختلاف بين مفهوم الكفاءة عن مفهوم الفاعلية، اذ ان الفاعلية تركز على نقطة النهاية الواجب الوصول اليها بينما الكفاءة تهتم بالكيفية التي يمكن بها بلوغ هذه النقطة (خالص، ٢٠١٠، ٣٨٨).

ب- أنواع الكفاءة المصرفية

هناك عدة أنواع للكفاءة المصرفية والمتمثلة بالاتي (الهبيل، ٢٠١٣، ٢٧-٣٥)

١- الكفاءة الإنتاجية

تعرف بالكفاءة الكلية للتكاليف، واذا اخذنا بعين الاعتبار ان المصرف مؤسسة إنتاجية تستخدم عناصر الإنتاج مثل العمر وراس المال والودائع لتنتج القروض والخدمات المصرفية وغيرها،

وتقاس الكفاءة الإنتاجية بنسبة انتاج النظام، او المخرجات الى المدخلات المستخدمة في تحقيق هذه المخرجات.

٢- كفاءة وفورات الحجم

وتشير الى توفير تكاليفه عند زيادة حجم المنتجات مع الاحتفاظ بمزيج مدخلات ثابتة وبذلك تشير الى زيادة الكفاءة او انخفاضها بناء على الحجم.

٣- كفاءة وفورات النطاق

تعبر عن قدرة المصرف على انتاج مزيج من المنتجات (التنوع في المنتجات) بتكلفة اجمالية اقل من تكلفة ان تنتج كل منتج من المزيج على حدى، اما اذا كان لا يستطيع ذلك فنقول عنه انه يتصف بلا كفاءة في تويج منتجاته.

٤- كفاءة إكس

تعرف بالكفاءة التشغيلية أو الكفاءة في استخدام المدخلات.

ت-العوامل المؤثرة على الكفاءة المصرفية

يمكن تقسيم العوامل الى عوامل داخلية وعوامل خارجية وكما يلي (ياسمينه، ٢٠١٤، ٧):

١-العوامل الداخلية: والتي تتكون من السياسات المالية والإدارية المتبعة من قبل المصرف والتي تعتمد على درجة المنافسة بين المصارف، كفاءة المصرف، حجم النشاط الاقتصادي وهذه العوامل جميعها يتعلق بالسيولة والتركيز على حجم الموجودات والعائد على الاستثمار.

٢-العوامل الخارجية: وهي العوامل المتعلقة بالسياسة الخارجية المفروضة على المصارف ومختلف النظم والتشريعات المالية والنقدية المفروضة من قبل الحكومة والبنك المركزي تحديداً، والمتعلقة بأسعار الفوائد وحجم الاحتياطات النقدية المفروضة على المصارف والمتعلقة بحجم الائتمان الممنوح من قبل المصارف.

ث-صعوبة قياس الكفاءة المصرفية

الكفاءة هي معدل فعالية النظام او هي نسبة المخرجات المفيدة عن اجمالي المدخلات، وهناك عدة صعوبات في قياس الكفاءة المصرفية أهمها (الهبيل، ٢٠١٣، ٣٩-٤١):

١-صعوبة تحديد المدخلات والمخرجات

هناك صعوبة في تحديد مدخلات ومخرجات المصارف حيث انها قد تكون مدخلات وفي نفس الوقت مخرجات.

٢-صعوبة تحديد الحد الأدنى لنسبة المدخلات الى المخرجات

من الصعب تحديد الحد الأدنى لنسبة المدخلات الى المخرجات بشكل موضوعي، حيث انه لا توجد قوانين للعمليات المصرفية وليس بقدرة احد غير الخبراء الاستدلال على افضل أداء مصرفي يمكن بلوغه.

٣-تعدد مقاييس الكفاءة المصرفية

تعدد وتنوعت طرق وأدوات قياس الكفاءة المصرفية عبر تطور الدراسات التطبيقية للكفاءة المصرفية ويمكن النظر الى هذا التنوع من مدخلين رئيسيين هما مدخل ادوات التحليل الاقتصادي ومدخل دالة الربح كأداة لاشتقاق الكفاءة المصرفية، وفي الآونة الأخيرة ركزت معظم الدراسات على دالة التكاليف كوسيلة لقياس مؤشرات الكفاءة.

ج-مؤشرات كفاءة الإدارة المصرفية : والتي تقسم الى الاتي :

١-الرافعة المالية

تعرف الرافعة المالية بأنها الاستخدام المحتمل للكلف الثابتة من أجل تعظيم تأثير التغييرات التي تحصل في الأرباح التشغيلية.

وهناك نوعان من الكلف الثابتة وهي (الراوي وحמיד، ٢٠١٢، ٣١٤):

-الفوائد المدفوعة على المديونية.

-مقسوم الأرباح للاسهم الممتازة والتي يتوجب على المصرف دفعها بغض النظر عن الأرباح المتحققة.

وتعد هذه النسبة مقياس مساند لحساسية عدم المخاطرة لتجنب تراكم الرفع المالي في المصارف من جهة وفي القطاع المالي من جهة أخرى، فهو يستبدل تدابير رأس المال التنظيمية القائمة على المخاطر بطريقة ما عدا أخذ مخاطر الموجودات، وتكون هذه النسب عرضة للمعارضة بسبب الثغرات في معايير المحاسبة المقبولة دولياً GAAP أو IFRS ، وبما انها لا تأخذ في الاعتبار المخاطر المرتبطة بالموجودات، فقد تركّز المصارف على اقراض ذو مخاطر أعلى/عائد أعلى، ولا يزال الغموض حول بعض الجوانب الألية موجود حتى الآن (Aramburu,2014,18).

٢-اجمالي الائتمان المصرفي

هو الثقة التي يوليها المصرف لزبونه من خلال منحه تسهيلات ائتمانية أو قروض يضعها تحت تصرفه في شكلها النقدي أو عن طريق كفالاته أو ضمانته من خلالها قبل الغير، وذلك خلال فترة محددة يتم في نهايتها وفاء الزبون بالتزاماته أو انتهاء الغرض من الكفالة أو الضمانة، وذلك لقاء حصول المصرف على عائد يتمثل في فوائده وعمولات من جراء منح القروض (حجازي، ٢٠١١، ٢٦٩).

وتتنوع مخاطر الائتمان وفقاً لتنوع مصادرها ومن أبرزها مخاطر الزبون (عدم المقدرة على السداد) ومخاطر السيولة ومخاطر الاقتصاد الكلي (الأزمة المالية)، فضلاً عن مخاطر تقلب أسعار العملات الأجنبية (Titman, et.al.,2011,650). وتوجد محددات لمنح الائتمان في المصرف تتمثل بالتوليفة التي يعتمد عليها المصرف في بناء هيكله التمويلي بخلق مواءمة بين دين قصير الأجل مضمون يرتبط بالأساس بوديعة مضمونة تشكل هيكل مالي أمثل للمصرف، ومدى تعرض الهيكل المالي للمصرف للانخفاض عن خط الائتمان الممنوح (Lvashina and Scharfstein,2010,330).

٣-العائد على السهم

يحتاج المستثمرون الى العديد من المعلومات لأجل مساعدتهم في اتخاذ القرار الاستثماري الصحيح ومن اهم هذه المعلومات حجم القرض والطلب المتوقع على الأسهم فضلاً عن معلومات تتعلق بالتدفقات النقدية والمعلومات المحاسبية التي تساعد في تحديد سعر السهم الحقيقي وان أسعار الأسهم يمكن ان تتغير او تتذبذب بشكل كبير وهذا التذبذب اما يؤدي الى أرباح يجنيها المستثمر اذا ارتفعت الأسعار او خسائر اذا هبطت الأسعار، فالالاتجاه الصاعد في أسعار السهم يوحي بشكل عام بتوقعات متفائلة لازدهار السوق في المستقبل وارباح اعلى للمستثمر وان تراجع السوق من الناحية الأخرى هو غالباً ينذر بأخبار اقتصادية معاكسة وتراجع في الأرباح(Rose,2003,53-55).

ثانياً- القيمة السوقية

أ- المفهوم

يوجد العديد من المفاهيم التي تطرقت لمفهوم القيمة السوقية وماهيتها، فقد عرفت القيمة السوقية على انها هي التي تحدد التفاعل بين عوامل العرض والطلب على اسهم المصرف في سوق راس المال وتبدل بشكل مستمر ولا تظهر في الميزانية العمومية لكل المصارف (عوض , ٢٠٠٥ , ٨٠). وان الارتفاع في القيمة السوقية يعني ارتفاع في القيمة السوقية للمصرف فضلاً عن الزيادة في حجم التعاملات في السوق المالية وأيضاً زيادة في عدد الشركات المدرجة فيها وكفاءة للسوق المالية (الحمداي, الجويجاتي, ٢٠٠٧, ١٣٩). ويعبر عن القيمة السوقية بأسعار الأسهم، أو هو سعر التعامل في سوق الأوراق المالية، ويلعب هذا السعر دوراً مهماً في توقعات المتعاملين لربحية المصرف في المستقبل فضلاً عن المضاربة (Wild, 2003, 470). او هي التي يعبر عنها باستخدام أسعار الاغلاق السنوية لسعر سهم المصرف في السوق ليعبر عن القيمة السوقية للمصرف (الساعدي, ٢٠١٤, ١٤٣)، ويرى (السعيد, ٢٠٠٢, ٢٣) ان القيمة السوقية هي عبارة عن معيار للأداء ومقياس من وجهة نظر المالكين، والتي يمكن من خلالها تقدير قيمة المصرف على أساس السعر السوقي للأسهم. وان تعظيم هذه القيمة لا يمكن تحقيقه بسهولة بل إنها من الاهتمامات الأساسية لإدارة المصرف , وينظر المستثمر في السوق المالي إلى هذه القيمة بانها مؤشر لنجاح أو فشل المصرف. وكذلك يعرف (Kapoor, etal, 2009, 81) على ان القيمة السوقية للمصرف هي سعر السهم خلال التداول في السوق المالية والذي يحدد القيمة السوقية للمصرف هي التوازن في قوى العرض والطلب والتي تتأثر بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلد. وفي ظل السوق الكفوء يفترض ان تتساوى أسعار الأوراق المالية مع القيمة السوقية الحقيقية, وهي القيمة التي تعوض المستثمر عن مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية , وقليلًا تتساوى القيمة الحقيقية للأوراق المالية مع قيمتها السوقية وذلك لأنه من الصعوبة ان تتحقق الكفاءة الكاملة للسوق (الزبيدي, ٢٠١٤, ٢٣٨). لذا فان الجمهور يقيس القيمة السوقية للمصرف من خلال قيمة السهم في السوق المالية للمصرف والتي تتأثر في عوامل العرض مثل عدد الأسهم المتوفرة للمستثمرين, والطلب وهي عدد الأسهم التي يسعى المستثمرون الى شرائها, ويمكن للمستثمر التعرف على قيمة الأسهم السوقية من خلال الصحف اليومية او عن طريق شبكة الانترنت ولا توجد علاقة مباشرة بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية للسهم (البراجنة, ٢٠٠٩, ٣٦).

ب-العوامل المؤثرة على القيمة السوقية

توجد عدة عوامل تؤثر على القيمة السوقية لأي مصرف وذلك من خلال عوامل نوجزها ومن ثم (الزبيدي, ٢٠٠٤, ٢٦٣) :

١-معدل النمو:

وهي الذي يعبر عنه بالعلاقة بين النمو والايادات وكذلك صافي الأرباح التشغيلية ورأس المال المستثمر في المصرف فكلما كانت الايرادات تفوق كلفة رأس المال المستثمر يكون النمو بشكل إيجابي .

٢- كثافة راس المال المستثمر:

وهي مدى قدرة راس المال على تحقيق الوحدة النقدية من الإيرادات المتحققة فترتفع القيمة السوقية للمصرف كلما انخفضت كمية راس المال المستثمر في تحقيق وحدة نقدية وذلك نتيجة لانخفاض تكاليف راس المال المستثمر .

٣- هامش الربح:

ويقصد به الحد الأدنى من هامش الربح وذلك لزيادة قيمة حملة الأسهم فترتفع القيمة السوقية الكلية للمصرف كلما انخفض هذا الهامش لتحقيق الزيادة في حق الملكية .
كما يرى (نصر , ٢٠١٥ , ٢٨) ان هناك عوامل تؤثر على القيمة السوقية للمصرف تتمثل ب :
١- التوقعات من قبل المستثمرين لأرباح المصرف مستقبلاً ومن ثم التنبؤ لربحية السهم.
٢- التنبؤات في الأرباح المتوقع توزيعها.
٣- الظروف والتغيرات الاقتصادية والسياسية المتوقعة .
٤- معدلات التضخم .

المحور الرابع / الجانب التطبيقي

توجد عدة أساليب لتحليل كفاءة الإدارة المصرفية فتوجد متغيرات كمية وأخرى نوعية فقد اعتمد الباحثان على المتغيرات الكمية وباستخدام المؤشرات (الرفع المالي , العائد على السهم , اجمالي الائتمان المصرفي) على القيمة السوقية وتم استخراج النسب المالية لمؤشرات كفاءة الإدارة المصرفية والقيمة السوقية, وقد تم الاعتماد على البيانات المالية المتوفرة في التقارير السنوية للمصارف المبحوثة وتحليل نسب الرفع المالي والعائد على السهم واجمالي الائتمان المصرفي على القيمة السوقية وحساب العلاقة والتأثير المتعلقة في الرفع المالي والعائد على السهم واجمالي الائتمان المصرفي كمتغيرات مستقلة على القيمة السوقية كمتغير تابع .

أولاً - التوصيف الاحصائي لبيانات مؤشر الرفع المالي

يوضح الجدول (٢) ان اعلى انحراف معياري للرفع المالي في سنة (٢٠١٤) اذ يبلغ (٠,٩٢) وادنى انحراف معياري للرفع المالي في السنوات (٢٠١٣-٢٠١٢) اذ يبلغ (٠,١٠) , كما يلاحظ اعلى متوسط حسابي للرفع المالي في سنة (٢٠١٤) اذ يبلغ (٠,٥٠) وادنى متوسط حسابي في سنة (٢٠١٠) اذ يبلغ (٠,٣٠) , ويؤشر الجدول التواء موجب لجهة اليمين عبر فترات البحث الذي يعني ان التكرارات تركزت عند اصغر القيم, فضلاً عن تدبب موجب خلال فترة البحث, وبلغ اعلى مدى لبيانات مؤشر الرفع المالي (٠,٦١) في سنة (٢٠١٠) وادنى مدى بلغ (٠,٢١) في سنة (٢٠١٤) .

الجدول (٢)

التوصيف الاحصائي لبيانات مؤشر الرفع المالي في المصارف العراقية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٠

السنوات	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	معامل الالتواء	معامل التفلطح	المدى
٢٠١٠	٠,١٣	٠,٣٠	١,٨٢٥	٣,٣٢٨	٠,٦١
٢٠١١	٠,١٤	٠,٣٥	٠,٦٩٥	٠,٥٦٧	٠,٣٤

٢٠١٢	٠,١٠	٠,٣٤	٠,٦٢٥	٠,١٩٣	٠,٢٦
٢٠١٣	٠,١٠	٠,٣٧	٠,٢٨٢	١,١٠٢	٠,٢٤
٢٠١٤	٠,٩٢	٠,٥٠	١,٢٥٥	١,١٠٦	٠,٢١
٢٠١٥	٠,١٢	٠,٤٩	١,١٤٩	٠,٢٨٨	٠,٢٦

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات الحاسوب.

ثانياً - التوصيف الاحصائي لبيانات مؤشر العائد على السهم

يوضح الجدول (٣) ان اعلى انحراف معياري لمؤشر العائد على السهم في سنة (٢٠١٠) اذ يبلغ (٠,٢٨) وادنى انحراف معياري للعائد على السهم في السنوات (٢٠١١-٢٠١٤) اذ يبلغ (٠,٠٥) , كما يلاحظ اعلى متوسط حسابي لمؤشر العائد على السهم في سنة (٢٠١٥) اذ يبلغ (٠,٣٨) وادنى متوسط حسابي في سنة (٢٠١٤) اذ يبلغ (٠,٠٧) , ويؤشر الجدول التواء موجب لجهة اليمين عبر فترات البحث ماعدا سنة ٢٠١٣ و٢٠١٤, فضلاً عن تدبب موجب وسالب خلال فترة البحث، وبلغ اعلى مدى لبيانات الرفع المالي (٠,٣٢) في سنة (٢٠١٠) وادنى مدى بلغ (٠,٠٥) في سنة (٢٠١٥) .

الجدول (٣)

التوصيف الاحصائي لبيانات مؤشر العائد على السهم في المصارف العراقية للفترة (٢٠١٥-٢٠١٠)

السنوات	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	معامل الالتواء	معامل التفلطح	المدى
٢٠١٠	٠,٢٨	٠,٢٩	٠,١١٧	-1.198	٠,٣٢
٢٠١١	٠,٠٥	٠,١١٨	٠,١٢٥٥	٢,٢١٨	٠,١١
٢٠١٢	٠,١٢	٠,١٦	٠,٢٧٥	١,٢٦٣	٠,٢٩
٢٠١٣	٠,٠٧	٠,١٦	-1.161	٢,٠٦٨	٠,١٨
٢٠١٤	٠,٠٥	٠,٠٧	-0.149	-5.096	٠,١١
٢٠١٥	٠,٢١	٠,٣٨	١,٧٣٠	٣,١٩٩	٠,٠٥

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات الحاسوب.

ثالثاً - التوصيف الاحصائي لبيانات مؤشر اجمالي الائتمان المصرفي

يوضح الجدول (٤) ان متوسط المشاهدات المدروسة خلال فترة البحث كان موجباً اذ بلغ ذلك المتوسط قيماً تتراوح ما بين (١٠٦-٣٠٠) مع انحراف معياري تتراوح ما بين (٣٥٦) سنة

٢٠١٠ وادنى انحراف معياري في السنة (٢٠١٢) اذ يبلغ (٩٦) , ويؤشر الجدول التواء موجب وسالب عبر فترات البحث , فضلاً عن تدبب موجب خلال فترة البحث , وبلغ اعلى مدى لبيانات مؤشر اجمالي الائتمان المصرفي (٧٦٢) في سنة (٢٠١١) وادنى مدى بلغ (١٩٥) في سنة (٢٠١٢) .

الجدول (٤)

التوصيف الاحصائي لبيانات مؤشر اجمالي الائتمان المصرفي في المصارف العراقية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٠

السنوات	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	معامل الالتواء	معامل التقلطح	المدى
٢٠١٠	١٤٤,٥	١٥٣,٢	١,٤٧	٢,١٢٨	٣٢٢,٢
٢٠١١	٣٥٦	٣٠٠	١,٨٨٤	٢,٦١٩	٧٦٢
٢٠١٢	٩٦	١٠٦	-1.55	٤,٢٩٢	١٩٥
٢٠١٣	١١٤	١٣٧	-1.875	٣,٢٥٨	٢٤٠,٢
٢٠١٤	١٠١	١٥١	-1.337	٢,٣٥١	٢٨٣
٢٠١٥	١١١	١٤٠	٠,٢١	١,١٢٥	٢٧١

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات الحاسوب.

رابعاً - التوصيف الاحصائي لبيانات مؤشر القيمة السوقية

يوضح الجدول (٥) ان اعلى انحراف معياري لمؤشر القيمة السوقية في سنة (2013) اذ يبلغ (٧١٨٨٥) وادنى انحراف معياري في السنة (٢٠١٠) اذ يبلغ (١٧٩١٩) , واصر الجدول ان متوسط المشاهدات المدروسة خلال فترة البحث كان موجباً , وان معامل الالتواء في سنة ٢٠١٠ سالب لجهة اليسار اذ بلغ (-0.825), ثم ليكون التواء موجب لجهة اليمين في السنوات (٢٠١١-٢٠١٢-٢٠١٣-٢٠١٤) اذ بلغت النسبة على التوالي (١,١٤٨) (١,١٧٧) (١,٣٣٨) (٠,٠١٤), ثم ليكون التواء سالب نحو اليسار في سنة (٢٠١٥) بنسبة (-٠,٣٠٣) , فضلاً عن تدبب موجب وسالب خلال مدة البحث, وبلغ اعلى مدى لبيانات القيمة السوقية (١٤٩٥٠٠) في سنة (٢٠١٣) وادنى مدى بلغ (٤١٧٣٢) في سنة (٢٠١٠) .

الجدول (٥)

التوصيف الاحصائي لبيانات مؤشر القيمة السوقية في المصارف العراقية للفترة (٢٠١٥-٢٠١٠)

السنوات	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	معامل الالتواء	معامل التقلطح	المدى
٢٠١٠	١٧٩١٩	٧٥٠,٧٩	-0.825	٠,٣٦١	٤١٧٣٢

٢٠١١	٤٣٦٠١	١٢٩٧٤	١,١٤٨	٢,٠٣٤	٩٧٠٠٠
٢٠١٢	٥٣٦٧٦	١٤٠٠٧	١,١٧٧	٣,٣٢٣	١١٨٠٠٠
٢٠١٣	٧١٨٨٥	٢٠٣٩٦	٠,٣٣٨	-3.816	١٤٩٥٠٠
٢٠١٤	٦٠٠٢٥	٢٠٨٧٥	٠,٠١٤	-5.158	١٢٠٠٠٠
٢٠١٥	٢٩٥٤٧	١٣٨٢٥	-0.303	-1.648	٦٧٥٠٠

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات الحاسوب.

ثانياً تحليل واختبار متغيرات البحث

ويجري تحليل واختبار متغيرات البحث للتعرف على مدى قبول او رفض الفرضيات التي صيغت من المشكلة وذلك باستخدام معامل الارتباط والانحدار الخطي باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS.

أ-اختبار علاقة الارتباط بين متغيرات البحث

من الجدول (٦) يتضح عدم وجود علاقة ارتباط قوية موجبة او سالبة بين المتغيرات المستقلة للبحث فضلاً عن عدم معنوية الدلالة الإحصائية عند مستوى (٥%) وهذا ما يؤكد استقلالية المتغيرات المستقلة وعدم تداخلها في التأثير في المتغير المعتمد، فضلاً عن التخلص من مشكلة التداخل الخطي، التي تدعم نتائج تحليل الانحدار المتعدد، وهذا يثبت الفرضية الرئيسة الأولى من فرضيات العدم (H_0) وينقض الفرضية البديلة .

الجدول (٦)

معامل الارتباط الكلي بين متغيرات البحث

الرفع المالي والقيمة السوقية		العائد على السهم والقيمة		اجمالي الائتمان المصرفي والقيمة السوقية	
Sig	الارتباط	Sig	الارتباط	Sig	الارتباط
٠,٧٦٧	٠,٠٦٤	٠,٣٠٤	٠,٢١٩	٠,٤٥٩	٠,١٥٩

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات الحاسوب *يكون الارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($a \geq 0,05$)

ب- اختبار علاقات التأثير لمتغيرات البحث

١-اختبار تأثير الرفع المالي على القيمة السوقية

لاختبار صحة فرضيات البحث من خلال قياس معامل الارتباط (R) و ثم معامل التحديد (R^2) فقد يبين الجدول (٧) وجود تأثير للرفع المالي على القيمة السوقية , اذ بلغ معامل التفسير (R^2) (٠,٤) وهذا يعني ان المتغير المستقل يمكن ان يفسر في المتغير التابع بنسبة (٤٠%) وان (٦٠%) لم تخضع للدراسة, وان قيمة معامل الانحدار b للرفع المالي (٠,٣٧٨) بما يعني ان التغير في الرفع المالي يؤدي للتغير في القيمة السوقية بمقدار (٠,٣٧٨) , وتشير قيمة t المحسوبة (٠,٣٠٧) لقيمة معامل الانحدار وعند مستوى معنوية (٠,٠٠٦) وما يعني الأثر للدلالة الإحصائية للرفع المالي على القيمة السوقية . وهذا يؤكد النتائج اختبار f بقبولها احصائيا اذ بلغت قيمة f المحسوبة (٠,٦٧٦) وعند مستوى معنوية (٠,٠٥) . وهذا يثبت الفرضية الرئيسة الثانية من الفرضيات البديلة (H_1) وينقض فرضية العدم .

الجدول (٧)

تحليل الانحدار الخطي للعلاقة بين الرفع المالي والقيمة السوقية

البيان	الارتباط R	معامل التحديد R^2	T المحسوبة	مستوى المعنوية	F المحسوبة	مستوى المعنوية	معامل الانحدار B
الرفع المالي والقيمة السوقية	0.064a	0.4	٠,٣٠٧	٠,٠٠٦	0.090	0.05	٠,٣٧٨

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات الحاسوب *يكون الارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($a \geq 0.05$)

٢-تحليل اختبار العائد على السهم على القيمة السوقية

لاختبار صحة فرضيات البحث من خلال قياس معامل الارتباط (R) و ثم معامل التحديد (R^2) فقد يبين الجدول (٨) بوجود تأثير للعائد على السهم على القيمة السوقية , اذ بلغ معامل التفسير (R^2) (٠,٤٨) وهذا يعني ان المتغير المستقل يمكن ان يفسر في المتغير التابع بنسبة (٤٨%) وان نسبة (٥٢%) لم تخضع للدراسة الحالية , وان قيمة معامل الانحدار b للعائد على السهم بلغ (٠,٠٧٦) بما يعني ان التغير في العائد على السهم يؤدي للتغير في القيمة السوقية بمقدار (٠,٠٧٦) , وتشير قيمة t المحسوبة (١,٠٥٢) لقيمة معامل الانحدار وعند مستوى معنوية (٠,٠٣٤) وما يعني الأثر للدلالة الإحصائية للعائد على السهم على القيمة السوقية . وهذا يؤكد النتائج اختبار f بقبولها احصائيا اذ بلغت قيمة f المحسوبة (١,١٠٨) وعند مستوى معنوية (٠,٠٣) . وهذا يثبت الفرضية الرئيسة الثانية من فرضيات البديلة (H_1) وينقض فرضية العدم .

الجدول (٨)

تحليل الانحدار الخطي للعلاقة بين العائد على السهم والقيمة السوقية

البيان	الارتباط R	معامل التحديد R^2	T المحسوبة	مستوى المعنوية	F المحسوبة	مستوى المعنوية	معامل الانحدار B
العائد على السهم والقيمة السوقية	0.21a	٠,٤٨	1.052	٠,٠٣٤	١,١٠٨	٠,٠٣	٠,٠٧٦

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات الحاسوب *يكون الارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($a \geq 0.05$)

٣-تحليل اختبار اجمالي الائتمان المصرفي على القيمة السوقية

لاختبار صحة فرضيات البحث من خلال قياس معامل الارتباط (R) و ثم معامل التحديد (R^2) فقد يبين الجدول (٩) بوجود تأثير لأجمالي الائتمان المصرفي على القيمة السوقية , اذ بلغ معامل التفسير (R^2) (٠,٢٥) وهذا يعني ان المتغير المستقل يمكن ان يفسر في المتغير التابع بنسبة (٢٥%) وان (٧٥%) لم تخضع للدراسة الحالية , وان قيمة معامل الانحدار b للعائد على السهم بلغ (١٠٨,٢٠٣) بما يعني ان التغير في اجمالي الائتمان المصرفي يؤدي للتغير في القيمة السوقية بمقدار (١٠٨,٢٠٣) , وتشير قيمة t المحسوبة (٠,٧٥٣) لقيمة معامل الانحدار وعند مستوى معنوية (٠,٠٤) وما يعني انعدام الأثر للدلالة الإحصائية لأجمالي الائتمان المصرفي على القيمة السوقية . وهذا يؤكد النتائج اختبار f بقبولها احصائيا اذ بغت قيمة f المحسوبة (0.567) وعند مستوى معنوية (0.045) . وهذا يثبت الفرضية الرئيسة الثانية من الفرضيات البديلة (H_1) وينقض فرضية العدم .

الجدول (٩)

تحليل الانحدار الخطي للعلاقة بين اجمالي الائتمان المصرفي على السهم والقيمة السوقية

البيان	الارتباط R	معامل التحديد R^2	T المحسوبة	مستوى العنوية	F المحسوبة	مستوى المعنوية	معامل الانحدار B
اجمالي الائتمان المصرفي والقيمة السوقية	0.159a	0.25	٠,٧٥٣	٠٤.٠	0.٥٦٧	0.045	١٠٨,٢٠٣

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات الحاسوب *يكون الارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($a \geq 0.05$)

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً- الاستنتاجات: خرج البحث بجملة من الاستنتاجات والتي هي :

- ١- تعد الكفاءة المصرفية من اهم المقاييس المالية التي تمكن المصرف من معرفة الوضع المالي و ثم الوقوف على نقاط القوة والضعف في اعماله .
- ٢- يتضح عدم وجود علاقة ارتباط بين مؤشرات كفاءة الإدارة المصرفية فيما بينها (الرفع المالي , العائد على السهم, اجمالي الائتمان المصرفي) .
- ٣- يتضح عدم وجود علاقة ارتباط بين مؤشرات كفاءة الإدارة المصرفية (الرفع المالي , العائد على السهم, اجمالي الائتمان المصرفي) مع القيمة السوقية .
- ٤- وجود تأثير معنوي لمتغيرات البحث كفاءة الإدارة المصرفية بدلالة ابعادها (الرفع المالي , العائد على السهم, اجمالي الائتمان المصرفي) على القيمة السوقية .
- ٥- لا ترتبط القيمة السوقية في المؤشرات الكمية من خلال نتائج التحليل وقد تتأثر بالمؤشرات النوعية الأخرى مثل (الشفافية , وغسيل الأموال ومكافحة الإرهاب) .

ثانياً التوصيات: خرج البحث بجملة توصيات وهي :

- ١- على الإدارات في المصارف المبحوثة ان تركز على المقاييس الكمية للكفاءة المصرفية بشكل استراتيجي ومستدام من اجل تحقيق ميزة تنافسية مستدامة .
- ٢- ضرورة التركيز على الإفصاح والشفافية بشكل اكبر في التقارير المصرفية للمصارف المبحوثة المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية .
- ٣- ضرورة التعبير عن المؤشرات النوعية (الإفصاح والشفافية , وغسيل الأموال , ومكافحة الإرهاب) بشكل كمي وذلك من خلال ما يقدمه المصرف من أموال بهدف تحقيق تلك المؤشرات

٤- ضرورة تدريب العاملين في المصارف المبحوثة في مجالات الكفاءة المصرفية وماهيتها وكذلك القيمة السوقية لرفد القدرات لديهم بكل المعلومات الجديدة .

٥- ضرورة اعداد المزيد من البحوث والدراسات التي تتعلق في متغيرات البحث وتعميمها على القطاعات المختلفة .

المصادر

أولا : المصادر باللغة العربية

١. البراجنة , امجد إبراهيم , ٢٠٠٩ , اختبار العلاقة بين توزيع الأرباح وكل من القيمة السوقية والدفترية للاسهم المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية , رسالة ماجستير , الجامعة الإسلامية - غزة , كلية التجارة.
٢. الراوي, حميد, عادل صالح, محمد مزعل, ٢٠١٢, أهمية الرافعة التشغيلية والمالية في تعظيم أرباح المشاريع الصناعية- دراسة تطبيقية, مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية, المجلد ٤, العدد ٩.
٣. الحمداني , رافعة إبراهيم , الجوجاني , اوس أيوب فخر الدين , ٢٠٠٧ , تأثير السياسة النقدية في القيمة السوقية لاسهم والسندات - دراسة تحليلية لعدد من دول الخليج العربي , مجلة تنمية الرافدين , المجلد ٢٩ , العدد ٨٨.
٤. الزبيدي , فراس خضير , ٢٠١٤ , العلاقة بين العائد والمخاطرة واثرها على القيمة السوقية للاسهم - دراسة على عدد من شركات القطاع المصرفي المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية , مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية , المجلد ١٦ , العدد ٢.
٥. الزبيدي, حمزة محمود, ٢٠٠٤, الإدارة المالية المتقدمة , مؤسسة الوراق , الأردن .
٦. الساعدي , علاء عبد الحسين صالح , ٢٠١٤ , اثر التدفقات النقدية على القيمة السوقية للشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية , مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية , المجلد ١٦ , العدد ٢.
٧. السعيد , عبدالله كاظم , ٢٠٠٢ , اثر مؤشرات التحليل المالي في القيمة السوقية للاسهم - دراسة تطبيقية في سوق بغداد للأوراق المالية , رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة بغداد , كلية الإدارة والاقتصاد , العراق .
٨. المعهد العربي للتخطيط بالكويت, ٢٠١١, كفاءة البنوك العربية, جسر التنمية, العدد ١٠٤ , السنة العاشرة.
٩. الهبيل, نهاد ناهض فؤاد, ٢٠١٣ , قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية SFA - دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين, رسالة ماجستير منشورة, الجامعة الإسلامية بغزة, كلية التجارة, قسم المحاسبة والتمويل.
١٠. حجازي, وجدي حامد, ٢٠١١ , تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية, دار التعليم الجامعي.

١١. خالص، صالح، ٢٠١٠، تقييم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية الواقع والتحديات.
١٢. عوض، قسمة صابر، ٢٠٠٥، اثر المديونية في القيمة السوقية للاسهم العادية - دراسة تطبيقية على عدد من الشركات المساهمة للقطاع الصناعي المدرجة في سوق بغداد للأوراق المالية للسنوات (١٩٩٩-١٩٩٥)، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٧، العدد ١.
١٣. نصر، خالد جمال، ٢٠١٥، اثر الإعلان عن توزيع الأرباح وربحية السهم في القيمة السوقية لاسهم الشركات الأردنية المدرجة في سوق بورصة عمان للأوراق المالية، رسالة ماجستير، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن.
١٤. ياسمين، خمقاني، ٢٠١٤، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج العائد على حق الملكية - دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية ٢٠٠٧-٢٠١٢، رسالة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، قسم العلوم الاقتصادية.

ثانياً-المصادر الأجنبية

1. Aramburu, Garbin Zabaleta, 2014, Basilea I Basilea II Y Basilea III: **Mayores impactos eimplicaciones Basel I, Basel II and Basel III: Main impacts and implications**, Rerista uniersitaria Europea ISSN: 1139-5796.
2. Daft , Richard L., (200٤) , **Organization Theory and Design** , 7th edition, USA.
3. Dcock,Dennis A. & Caroline Ross,2001 ,**Marketing Principles Practice**,4th edition, Gosper Ashford Colour Press Ltd.
4. Ivashina, Scharfstein, victoria, David, 2010, **Bank lending during the financial crisis of 2008**, Journal of financial Economics.
5. Kapoor ,Jack R,Dlabay ,lesr &Hughes ,Robert , 2009,**Personal Finance** ,9th edition ,Mc Graw-Hill,USA.
6. Rose,Peter,2003,**Money and Capital Market**,8th edition, McGraw Hill.
7. Titman,Sheridan,Keoan,J.Arther&MertinDJohn,2011,**Financial Management :principles and Applications** ,11th edition ,pearson.
8. Wild, John J.,(2003) , **Financial Accounting -Information for Decisions**,^{2th} edition, Mc Graw- Hill Irwin, 2003.

ثالثاً-الانترنت

١. التقارير السنوية لمصرف الاستثمار العراقي للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٥, من خلال موقع المصرف الالكتروني [/http://ibi-bankiraq.com/ar](http://ibi-bankiraq.com/ar)
٢. التقارير السنوية لمصرف الخليج التجاري للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٥, من خلال الموقع الالكتروني للمصرف [/http://ar.khcbonline.com](http://ar.khcbonline.com)
٣. التقارير السنوية لمصرف الشرق الأوسط لسنوات ٢٠١٠-٢٠١٥, من خلال الموقع الالكتروني [/https://www.imeib.com](https://www.imeib.com)
٤. التقارير السنوية للمصرف التجاري العراقي للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٥, من خلال الموقع الالكتروني [/https://tbiraq.com/ar](https://tbiraq.com/ar)
٥. هيئة العراق للأوراق المالية ومن خلال الموقع الالكتروني [/http://www.isc.gov.iq](http://www.isc.gov.iq)